المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 25-03-2008 العـــدد : 16407
الصفحـات : 19 المسلسل : 161

«السلام» نحو التجميد المؤقت.. وتحركات «لبنان» لازالت مستمرة

مبادرتا العرب بقمة دمشق في اتجاهين.. الأولى «إشارة حمراء» والأخرى «خضراء»

عبدالوهاب الديب - القاهرة

تنطلق قمة دمشق ٢٩ الجاري ومبادرات العرب الجوهرية في مفترق طرق حيث تسير أهم مبادرتين للعرب وهما المبادرة العربية للسلام ومبادرة الجامعة العربية لحل الأزمة اللبنانية في اتجاهين معاكسين، فالمبادرة الأولى التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ على خلفية طرح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقتما كان وليا للعهد تواجه «إشارة حمراء» قبل القمة بقرار من وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الأخير بالقاهرة فيما تواجه المبادرة الثانية من مبادرات العرب والخاصة بالأزمة اللبنانية قسير في اتجاه آخر خلال قمة دمشق وحصلت على إشارة «خضراء» بالتحريك والتفعيل حيث بلور البرلمان العربي الانتقالي هذا التوجه بزيارة إلى العاصمة بيروت بأمل إنجاز الاستحقاق الرئاسي قبل موعد قمة دمشق، ورأى رئيس البرلمان العربي الانتقالي محمد جاسم الصقر هدفين وراء زيارة الوفد البرلماني لبيروت التي أعلن عن فشلها، أولهما دعم مبادرة الجامعة العربية، والثاني هو للوقوف على الصورة النهائية حول ما آلت إليه الأوضاع في لبنان، حيث أجرى الوفد محادثات مع جميع الأطراف السياسية اللبنانية سواء في المعارضة أو في الموالاة وسط تطلعات بإمكانية عقد لقاء مصالحة وطنية بين جميع الأطراف للتحاور من أجل إيجاد حل للأزمة السياسية التي يمر بها لبنان حاليا، فيما يخشى العرب من أن يؤدي عدم التوصل إلى حل للأزمة السياسية اللبنانية إلى مواجهات أمنية ستنعكس تداعياتها على دول المنطقة، وسوف يشارك نفس الوفد الذي سافر إلى بيروت،وضم كلا من نائب رئيس البرلمان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان المصري الدكتور مصطفى الفقي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي في البرلمان العربي ونائب رئيس المجلس الوطني السوداني محمد حسن الأمين والأمين العام المساعد للبرلمان العربي طلعت حامد إلى دمشق للمشاركة في القمة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط البرلمان العربي سيكون على رأس بنوده أزمة لبنان.

وتسابق الجامعة العربية الزمن لإنجاز المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية على الأرض قبل موعد القمة خلال جلسة البرلمان اللبناني التي تسبق القمة بـ٩٦ ساعة فقط تحسبا من أن يكون مقعد الرئيس اللبناني في تلك القمة شاغرا وإن كانت دمشق وجهت الدعوة رسميا لرئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، وتصب تحركات الجامعة في الوقت الراهن على إنجاز انتخاب الرئيس التوافقي العماد ميشيل سليمان في الموعد المحدد لجلسة الانتخاب المقبلة وإن كان الأمل باهتا في تحقيق ذلك الإنجاز ثم إجراء المشاورات للاتفاق على أسس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مع بدء العمل على صياغة قانون جديد للانتخابات النيابية اللبنانية فور تشكيل الحكومة.. وهي أمور شدد عليها وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الاستثنائي الأخير بالقاهرة، وتساندها جهود عربية مشتركة مواكبة لتحرك الأمين العام للجامعة مع الأطراف اللبنانية منطلقة تحت مظلة المبادرة العربية بدعوة جميع الأطراف اللبنانية على التجاوب مع مساعي الجامعة والاستمرار في اللقاءات التي بدأت بين أقطاب الأغلبية حيث كلف الوزاري العربي موسى بمعالجة نسب التمثيل في الحكومة مع الطرفين المعنيين في اجتماع الأطراف اللبنانية وصولا إلى حل توافقي فيما بينها درءا للفتنة وعدم شحن الأجواء ونقل التوتر إلى الشارع. أما المبادرة الثانية للعرب وسوف تسير خلال قمة دمشق في اتجاه التجميد المؤقت وليس نحو التحريك والترويج كما كان الحال في قمة الرياض الأخيرة فهي المبادرة العربية للسلام وبدرجة قد تصل لمرحلة سحبها خلال القمة بعد تلويح بذلك في الوزاري العربي ردا على عدم تجاوب إسرائيل والرباعية الدولية مع الطرح العربي للسلام الشامل والعادل ومقابلتها بالعدوان المستمر على الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وتهويد القدس فالعواصم العربية التي جددت التزامها مرارا بالسلام مع إسرائيل كخيار إستراتيجي وتمسكها بالمبادرة العربية الداعية لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ مقابل تطبيع

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 25-03-2008
الصفحـات : 19
العـــدد : 16407
المسلسل : 161

القمة العربية

«٥»

خادم الحرمين لدى مشاركته في قمة بيروت ٢٠٠٢م

كامل للعلاقات معها وصلت لمرحلة الإحباط من إمكانية تحقيق السلام الشامل والعادل حيث تربط العواصم العربية استمرارها في طرح المبادرة العربية للسلام بقيام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية الأساسية لتحقيق السلام في المنطقة مع عدم تقديم أي تنازلات جديدة لإسرائيل بعد هذه المبادرة وهو ما ترجمه العرب عمليا خلال المشاركة في مؤتمر أنابوليس للسلام برعاية أمريكية خلال الخريف الماضي.

وتعكس مفردات الخطاب السياسي في العواصم العربية قبل قمة دمشق أن الموقف الرسمي تجاه المبادرة العربية للسلام يبدو مختلفا وليس كما حدث قبل عام من دعوة لتفعيل المبادرة دوليا وطرحها على الجمعية العامة للأمم المتحدة إنما «تلويح بالتجميد» ولو بشكل مؤقت ردا على التصعيد الإسرائيلي ضد قطاع غزة وإعلان حكومة أولمرت مراحل جديدة للتصعيد العسكري في قطاع غزة فيما ينسجم التلويح العربي بتجميد المبادرة وسحبها مع قرار السلطة الفلسطينية بتعليق مفاوضات الحل النهائي مؤخرا وإن بدا هناك تراجع عن ذلك القرار بتوارد أنباء متضاربة حول وجود مفاوضات سرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مستوى تمثيل أقل، ويدعم منطقية التوجه العربي نحو سحب المبادرة الموقف الأمريكي «المتخاذل» ضد الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني في القطاع والضفة، حيث تؤكد الجامعة العربية على ضرورة تجديد الموقف من مبادرة السلام العربية بحيث لا يجب أن تظل قائمة دون تجاوب حقيقي من إسرائيل، وأيضا تخلى واشنطن عن تنفيذ مقررات أنابوليس وعدم إبداء أي تجاوب مع جهود السلام وما تمخض عنه مؤتمر أنابوليس من نتائج خاصة بإحياء عملية السلام عبر استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ووقف الاستيطان تماما في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وإعلان الدولة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨.

وتحل المبادرة العربية للسلام التي مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الرابعة عشرة بيروت ٢٠٠٢ مقررات متوافقة مع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي وتضع حلولا عقلانية لحسم الصراع وتسوية شاملة وعادلة حيث تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م، تنفيذا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل لكن الجانب الآخر تعامل مع المبادرة منذ طرحها بمنطق الرافض لها صراحة تارة وضمنا تارة أخرى وهو عزز العرب قبل القمة العربة المرتقبة وضع تقييم شامل حول مراجعة الخط الذي انتهجته الدول العربية لإحياء عملية السلام في ضوء هذه التطورات الجارية وعدم تسامحهم مع سياسة لتجويع الشعب الفلسطيني والخرق المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلي لكل القوانين الدولية والإنسانية واتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة السكان المدنيين تحت الاحتلال، مع الدعوة إلى تسجيل هذه الجرائم الإسرائيلية كجرائم حرب ضد الإنسانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها، معتبرين عجز مجلس الأمن الدولي عن تحمل مسؤولياته رغم استمرار العدوان الإسرائيلي يتنافى مع القانون الدولي ويشكل «سابقة خطيرة»، لكن الاجتماعات لم تغفل مطالبه الأطراف الفلسطينية بالإسراع في تحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الراهنة.